

سلسلة دراسات وبحوث
فى الفكر الاقتصادى الإسلامى

التطبيق المعاصر للاقتصاد الإسلامى

دراسة من إعداد

دكتور / حسين حسين شحاتة
الأستاذ بجامعة الأزهر
خبير استشارى فى المعاملات المالية الشرعية

التطبيق المعاصر للاقتصاد الإسلامي

إعداد

دكتور حسين حسين شحاتة

الأستاذ بجامعة الأزهر

خبير استشاري في المعاملات المالية الإسلامية

الاقتصاد الإسلامي في صدر الدولة الإسلامية

الاقتصاد الإسلامي موجود منذ صدر الدولة الإسلامية والذي أرسى أسسه وقواعده سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم ومن ساروا على هديه ونهجه، فعلى سبيل المثال وضع الرسول أسس المعاملات المالية القائمة على القيم الإيمانية والصدق والأمانة والتسامح والقناعة والأخوة والحب .. وتحريم الربا والغش والاحتكار والاكتمال والاستغلال والجشع والغرر والجهالة والمقامرة والمنازعة والنجش والعينة وكل ما يؤدي إلى أكل أموال الناس بالباطل ، وبعد أن فرغ رسول الله من بناء المسجد في المدينة بنى السوق الإسلامية الطاهرة الحرة ليكون نواة السوق الإسلامية المشتركة ، ويعتبر فقه المعاملات هو الدستور الاقتصادي الإسلامي وهو شامل للقواعد الكلية الاقتصادية .

ولقد سار المسلمون على هذه الأسس في معاملاتهم وانتشرت في جميع بقاع العالم وطبقها كذلك غير المسلمين... وظل الحال على ذلك حتى جاء أعداء الإسلام إلى ديار المسلمين وبدلوا نعمة الله كفرةً وأحلوا النظم الاقتصادية الوضعية محل النظام الاقتصادي الإسلامي ، فعلى سبيل المثال ألغوا نظام الاستثمار الإسلامي وحلوا محله النظام الربوي ، وألغوا نظام زكاة المال وحلوا محله نظام الضرائب ، وألغوا نظام التكافل الاجتماعي وحلوا محله نظام التأمين وهكذا ... ولقد توج ذلك بإلغاء نظام الخلافة الإسلامية ورفع شعار العلمانية التي تنادي بالفصل بين الدين والدولة وتقنين الربا والضرائب والتأمين

ومن يدرس ويحلل النظم الاقتصادية المطبقة في الدول الإسلامية الآن تجدها تسير في النهج الاشتراكي أو الرأسمالي أو خليط منهما معاً ، وكل هذا يسير على أساس الفصل بين الاقتصاد والقيم الإيمانية والقيم الأخلاقية وانتشرت المفاهيم العلمانية ومنها : دع ما لقيصر لقيصر وما لله لله ، والغاية تبرر الوسيلة، والدين لله والوطن للجميع

دور الحركات الإسلامية المعاصرة في مجال تطبيق الاقتصاد الإسلامي

وعندما ظهرت الحركات الإسلامية في أوائل الثلاثينات لتذكر المسلمين بشمولية الإسلام وأنه دين ودولة ، ومصحف وسيف ، وشعائر وشرائع وأن على الدولة أن تتخذ من الدين سنداً ، وقامت بتأسيس العديد من الوحدات الاقتصادية الإسلامية التي تلتزم بالقواعد والأحكام الشرعية ... وقامت بدور كبير في تطبيق مفاهيم وأسس ونظم الاقتصاد الإسلامي ... الى أن جاءت الثورات في بعض البلدان العربية وهدمت وأممت وصادرت تلك المؤسسات ، طبقت المفاهيم الاشتراكية الاقتصادية والتي سببت الكساد والتخلف في معظم تلك البلدان ونهبت خيراتها بواسطة أعداء الإسلام.

ثم ظهرت الصحوة الإسلامية مرة أخرى في أوائل السبعينات في جميع البلاد الإسلامية وامتدت إلى مجال الاقتصاد والمعاملات وكان من أبرز معالمها في هذا الشأن ما يلي:-

- ١- اهتمام الدعاة والعلماء بالاقتصاد الإسلامي والدعوة إليه ومن بين هؤلاء الدكتور عيسى عبده والدكتور الغريب الجمال والدكتور عبد الله العربي وغيرهم .
- ٢- زيادة عدد البحوث والدراسات في مجال الفكر الاقتصادي بفروعه المختلفة وإنشاء جمعيات ومراكز للاقتصاد الإسلامي.
- ٣- تدريس الاقتصاد الإسلامي وفروعه في عديد من الجامعات الإسلامية وغير الإسلامية وإنشاء أقسام ومعاهد وكليات متخصصة في ذلك .
- ٤- إصدار مجلات متخصصة في الاقتصاد الإسلامي .
- ٥- تنظيم ندوات ومؤتمرات وملتقيات للاقتصاد الإسلامي .
- ٦- انتشار المؤسسات الاقتصادية الإسلامية ومنها على سبيل المثال:
 - المصارف والبنوك الإسلامية
 - مؤسسات وهيئات التأمين الإسلامي.
 - شركات ودور الاستثمار الإسلامي
 - هيئات وجمعيات وصناديق التكافل الاجتماعي الإسلامي

المستقبل للاقتصاد الإسلامي بعد فشل النظم الاشتراكية وتعثر الرأسمالية

إذا تدبرنا تطور ونمو الاقتصاد الإسلامي سواء في مجال الفكر أو التطبيق لوصلنا الى نتيجة حتمية بأن المستقبل له وأنه هو الحل لما يعانيه العالم من مشاكل الربا والبطالة والاحتكار والغش والرشوة والتكتل والتضخم والإنفاق الترفي واستغلال الدول الغنية للدول الصغيرة . ولقد تحققت هذه النبوءة بعد فشل النظام الاقتصادي الاشتراكي والأخطاء الجسيمة الواضحة في النظام الرأسمالي ... بل نجد أن علماء الاقتصاد الرأسمالي يبحثون عن نظام اقتصادي بديل ... وبعضهم يقول بكل أمانة بأن البديل هو الاقتصاد الإسلامي . فعلى سبيل المثال يقول العالم الاقتصادي الفرنسي الحائز على جائزة نوبل في الاقتصاد العالمي سنة ١٩٨٩/١٩٩٠ م أن النظام الاقتصادي الرأسمالي مهدد بالانهيار حيث به العديد من الثغرات والمشكلات الخطيرة الكفيلة بهدمه منها: المعاملات الورقية - المضاربات الورقية في الأسواق العالمية - التضخم - تضخم المديونيات على الدول الفقيرة - الفساد الأخلاقي في المعاملات - ارتفاع أسعار الضرائب.....

وحتى يمكن إصلاح هذا النظام وإنقاذه من الانهيار يجب ما يلي:-

- الاهتمام بالجوانب الأخلاقية في المعاملات الاقتصادية Ethics حيث هناك مشاكل لا تحل إلا من خلال القيم والمثل والدين .
- تغيير نظم المعاملات البنكية حيث تقوم على أساس الاستثمار الفعلي من خلال نظام المساهمات والمشاركات .
- إلغاء الضرائب المختلفة والاكْتفاء بضريبة على رأس المال في حدود ٢%
- إلغاء المضاربات الورقية وأن تكون المعاملات على أساس بضائع حاضرة ويلاحظ أن هذه الحلول لها أصل في الاقتصاد الإسلامي.

خطة التحول من الاقتصاد الوضعي إلى الاقتصاد الإسلامي؟

لا نستطيع القول بأن هناك دولة إسلامية تطبق الاقتصاد الإسلامي تطبيقاً كاملاً وسليماً بل هناك الكثير من الدول قد خطت خطوات طيبة ومدروسة في هذا السبيل وهذا الأمر طيب لأن تغيير النظم الاجتماعية لابد وأن يتم في صورة خطوات تدريجية وهذا ما فعله الرسول صلي الله عليه وسلم في تطهير المجتمع من الربا وشرب الخمر ، إذا أخذ بمبدأ التدرج ولاسيما وأن هناك ارتباطات وعهود ومواثيق موجودة تحتاج إلى التعديل في ضوء قواعد الشريعة الإسلامية .

وتتضمن خطة الانتقال من النظم الوضعية إلى نظام الاقتصاد الإسلامي المسائل الآتية :

- ١- التوقف عن إصدار قانون أو قرار يتعارض مع قواعد وأحكام الشريعة الإسلامية .
 - ٢- تنقية القوانين القائمة من كل ما يتعارض مع الشريعة الإسلامية
 - ٣- وضع لوائح تنفيذية للتطبيق المعاصر لفقهِ المعاملات في ضوء ما يتسع من مرونة ، وضع صيغ العقود والاتفاقيات بما يناسب ذلك .
 - ٤- إنشاء معاهد تدريبية لتطبيق اللوائح التنفيذية للاقتصاد الإسلامي وتدريب علوم الاقتصاد وفقه المعاملات ونظم المؤسسات الاقتصادية الإسلامية في جميع مراحل التعليم بأسلوب يتفق مع مستوي كل مرحلة .
 - ٥- تطوير المؤسسات الحكومية الحالية المعنية بأمر الاقتصاد والمال بما يتواءم مع طبيعة تطبيق الاقتصاد الإسلامي .
 - ٦- إنشاء المؤسسات المالية الإسلامية مثل المصارف الإسلامية وهيئات الاستثمار الإسلامي وهيئات التأمين والتكافل الإسلامي وغيرها اللازمة لتطبيق الاقتصاد الإسلامي .
- ويلاحظ أن هذه الإجراءات مرتبطة ببعضها البعض وتنفذ بالتوازي والتي تنتهي بوجود مقومات التطبيق على النحو الوارد في البند التالي.

مقومات تطبيق الاقتصاد الإسلامي

يتطلب تطبيق النظام الاقتصادي الإسلامي مجموعة من المقومات من أهمها

ما يلي :

- البيئة الإسلامية المهيئة لتطبيق الاقتصاد الإسلامي .
- السلطات التي لها حق السيادة والتشريع في تطبيق الاقتصاد الإسلامي .
- التشريعات واللوائح والنظم التنفيذية لتطبيق الاقتصاد الإسلامي .
- الأجهزة التنفيذية القادرة علي تطبيق الاقتصاد الإسلامي .
- إعداد الإنسان الذي يطبق الاقتصاد الإسلامي .

وهذه المقومات تترابط وتتفاعل مع بعضها البعض وفق منظومة من السياسات والاجراءات والبرامج والنماذج لتحقيق الأهداف المنشودة والتي تدور حول تحقيق التنمية والنهضة والرخاء .

الفرد المسلم أساس تطبيق الاقتصاد الإسلامي

إن غاية الاقتصاد الإسلامي هو تحقيق الإشباع المادي والروحي للفرد حتى يجد حياة طيبة رغبه ويفوز برضاء الله عز وجل في الآخرة ، فهو يسعى للحصول علي الكسب الطيب المشروع ويعمر الأرض حتى يقوي علي عبادة الله فالمادة غذاء البدن ، والعبادة غذاء الروح ولا يمكن الفصل بينهما .

ويعتبر الفرد المسلم هو أساس تطبيق مفاهيم وأسس الاقتصاد الإسلامي فعندما يلتزم بالقواعد والأحكام الشرعية في معاملاته الاقتصادية ، وعندما يلتزم هو وزوجته وأولاده في بيته بتطبيق الاقتصاد الإسلامي يكون ذلك الأساس لتطبيق الاقتصاد الإسلامي وهكذا . وبكلمات أخرى أنه عندما يقوم كل مسلم بتطبيق الاقتصاد الإسلامي على نفسه وفي بيته وفي مجتمعه يطبق الاقتصاد الإسلامي على مستوى الدولة ، وهذا ما فعله رسول الله ﷺ حيث اهتم بالفرد المسلم أولاً ثم بعد ذلك بنى الدولة الإسلامية .

مشكلات التطبيق المعاصر للاقتصاد الإسلامي

مما لاشك فيه يقابل التطبيق المعاصر للاقتصاد الإسلامي العديد من المشكلات منها على

سبيل المثال:-

- وجود العديد من الأفراد الآخرين لا يطبقون الاقتصاد الإسلامي بل يقفون حجر عثرة في هذا السبيل مثل العلمانيين والماديين ونحوهم .
- وجود العديد من القوانين الوضعية التي ترغم الفرد على التعامل بما يخالف قواعد وأحكام الشريعة الإسلامية في مجال المعاملات .
- وجود أجهزة الإعلام التي تشوه كل ما هو إسلامي وتبرز وتمدح في النظم الوضعية .
- معظم المؤسسات التعليمية تخرج أجيالاً يؤمنون بالنظم الاقتصادية الوضعية . ولا يعني ذلك أنه يصعب تطبيق الاقتصاد الإسلامي ، بل إن الأمر يحتاج إلى جهود على مستوى الافراد والجماعات والمنظمات والحكومات .

كيف نتعامل مع العالم الخارجي في حالة تطبيق الاقتصاد الإسلامي ؟

يظن البعض بأن هناك صعوبات عملية في مجال تطبيق مفاهيم وأسس الاقتصاد الإسلامي مع العالم الخارجي ، وكان هذا الظن موجوداً عند بدء إنشاء المصارف الإسلامية وهي أكثر المؤسسات المالية ارتباطاً بالخارج ولكن بحمد الله تمكنت من تذليل كافة المعوقات وتعاملت مع البنوك العالمية طبقاً لقواعد الشريعة الإسلامية .

والله عز وجل عندما يحرم معاملة من المعاملات أوجد البديل الإسلامي لها فعندما حرم الله الربا أحل الاستثمار القائم على المضاربة أو المشاركة والذي يوزع عائده طبقاً لقاعدة الغنم بالغرم والكسب بالخسارة .

ومن ناحية أخرى لا يمكن لأي دولة أو مؤسسة أو منظمة أن ترغمنا على أن نتعامل بمعاملة تصطدم مع عقيدتنا وتأسيساً على ذلك يمكن أن نوضح للعالم الخارجي الأسس التي نتعامل طبقاً لها فإن قبلوها فهذا ما نبغ ، وإن لم يقبلوها هناك غيرهم يقبلوها .

وفي هذا الصدد نوضح الأمور الآتية:

- ماذا يحدث لو أنشأنا السوق المشتركة للأمة الإسلامية ؟
- ماذا يحدث لو أعطينا الأولوية في المعاملات مع الدول الإسلامية ؟
- ماذا يحدث لو أن كل الدول الإسلامية أنشأت المؤسسات المالية ؟
- ماذا يحدث لو أنشأنا بيوت التمويل العالمية الإسلامية ؟
- ماذا يحدث لو أصدرنا الصك المالي الإسلامي ؟

إنني أتصور لو أن الدول الإسلامية اعتصمت بحبل الله جميعاً والتزمت شرع الله جميعاً، وكان غايتها هي إرضاء الله عز وجل لأصبحت مشكلة العالم الخارجي وهي كيف يتعامل مع الأمة الإسلامية ، ولا يكون أمامها سوي أن تلتزم بالأسس الإسلامية ويدخلون في دين الله أفواجا.

كيف ندعو إلى تطبيق الفكر الاقتصادي الإسلامي

الفكر الاقتصادي الإسلامي جزء من الفكر الإسلامي ولا تختلف الدعوة إليه عن الدعوة إلى الإسلام ويجب التركيز عند الدعوة إلى تطبيقه على النحو التالي:-

١- الجوانب العقائدية للاقتصاد الإسلامي حيث أن عقيدة المسلم متكاملة في مجال العبادات والمعاملات والقضاء على الافتراء الكاذب الذي يدعي أنه لا دخل للإسلام بالمعاملات ويفصلون الدين عن الدنيا، ومن أهم الجوانب العقائدية للاقتصاد هو الإيمان بأن الله هو المالك لهذا المال وأن له ملائكة تسجل كل أنشطة الناس وأن هناك وقفة مع الله يوم القيامة للمحاسبة عن هذا المال من أين أكتسب وفيما أنفق.

٢- الجوانب الأخلاقية للاقتصاد الإسلامي ، حيث أنه لا يوجد اقتصاد بدون أخلاق ومن أهم هذه الأخلاق : الصدق و الأمانة و القناعة وعدم الاستغلال والتيسير والإحسان .

٣- الجوانب السلوكية للاقتصاد الإسلامي ومن أهمها التعاون والتضامن والتكافل وحسن المعاملة بروح الأخوة في الله والحب في الله .

٤- الجوانب الاجتماعية للاقتصاد الإسلامي ومن أهمها تقوية روابط العلاقات بين أفراد المجتمع في مجال الخيرات .

٥- الجوانب السياسية للاقتصاد الإسلامي وهو تحرير أموال المسلمين من قبضة غير المسلمين وتقوية روح العلاقات الاقتصادية بين الدول الإسلامية والحرص على إعطاء الأولويات في المعاملة مع الدول الإسلامية .

ومن ناحية أخرى يجب على الداعية إلى الاقتصاد الإسلامي أن يبرز عيوب وثغرات النظم الاقتصادية الوضعية وما سببته من مشكلات عالمية مثل زيادة المديونية على الدول الفقيرة الصغيرة وارتفاع الأسعار والتضخم والبطالة والاحتكار والاستغلال والإنفاق الترفي والبذخ واستثمار الأموال في مشروعات الفساد الاجتماعي بكل صورته... وفي نفس الوقت يبرز الداعية الإسلامي أنه عند تطبيق مفاهيم وأسس ونظم الاقتصاد الإسلامي تتلاشى هذه المشكلات لأن غايته هو أن يحقق للناس الحياة الآمنة المطمئنة الرغدة في الدنيا والفوز برضاء الله في الآخرة.

ويجب التركيز في الدعوة على المدارس والمعاهد والجامعات وأماكن العبادة والمنظمات التجارية ونحو ذلك.

"الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات"

فهرس

- ٢ الاقتصاد الإسلامي في صدر الدولة الإسلامية
- ٣ دور الحركات الإسلامية المعاصرة في مجال تطبيق الاقتصاد الإسلامي
- ٤ المستقبل للاقتصاد الإسلامي
- ٤ بعد فشل النظم الاشتراكية وتعثر الرأسمالية
- ٥ خطة التحول من الاقتصاد الوضعي إلى الاقتصاد الإسلامي؟
- ٦ مقومات تطبيق الاقتصاد الإسلامي
- ٦ الفرد المسلم أساس تطبيق الاقتصاد الإسلامي
- ٧ مشكلات التطبيق المعاصر للاقتصاد الإسلامي
- ٨ كيف نتعامل مع العالم الخارجي
- ٨ في حالة تطبيق الاقتصاد الإسلامي ؟
- ٩ كيف ندعو إلى تطبيق الفكر الاقتصادي الإسلامي
- ١٠ فهرس